

## الفصل التاسع

### الربا

### جذور الأزمة

ثمة وصمة تاريخية شائنة لصقت بممارسة الربا. جَمَعها النبي حزقيال ضمن الموبقات المحرمة مثل الاغتصاب والقتل والسرقه، كما حرّمها أسفار الخروج والتثنية واللايين ووصفها أفلاطون وأرسطو بأنها غير أخلاقية وغير عادلة. يحتل «المرابون الفجرة» الدرك السابع من جهنم في «جحيم دانتي» وينص القرآن على أن من يعود لممارسة الربا سيكون مثواه جهنم وبئس المصير. حينما قام الإغريق القدماء بتحرير معدلات الفائدة، انتهى أمر سكان أثينا المدنيين بالبيع في أسواق العبيد. قد يذهب البعض إلى القول بأن شر الربا هو أمر نسبي، بيد أنه في الأسواق المحررة فإن من المحتم أن يدفع الفقراء والمعرضون للمخاطر أعظم الأثمان. من الشائع كوكيبا أن تصل معدلات الفوائد إلى ٤٠٠٪. أو أكثر.

تاريخيا، قامت الولايات المتحدة بتنظيم معدلات الفوائد على القروض بعناية. بيد أنه، فى عام ١٩٧٨ انبثق عهد جديد حينما بدأ ذا فيرست ناشونال بنك بأوماها بتسجيل المقيمين بمينسوتا، أى خارج الولاية، فى خطته المسماة BankAmri-card. وقتئذ كانت ولاية نبراسكا تسمح لبنوكها بتقاضى فوائد على القروض تصل إلى ١٨٪ سنويا، فيما كانت حدود مينسوتا هى ١٢٪ فقط. أراد محامى مينسوتا العام منع ذلك البنك من تقاضى معدلات فوائد أكبر. أكان بإمكان بنك نبراسكا «تصدير» معدل ١٨٪ إلى المقيمين بمينسوتا؟ قضت المحكمة العليا بأن بإمكانه ذلك، ولاحظ وول ستريت هذا: إذا كانت إحدى الولايات المتحدة قد قامت بإلغاء الحد الأقصى المفروض على معدلات الفوائد، فإن بإمكانهم تصدير هذا التحرير إلى أنحاء الولايات المتحدة. فى مارس ١٩٨٠، قامت ولاية داكوتا الجنوبية بسن قانون ألغت به كلية الحد الأقصى لمعدلات الفائدة المضاد للربا. وفقا لثان هايبورد، وهو

أحد اللاعبين الرئيسيين فى هذه الدراما، فإن هذا القانون كان قد صاغه، بشكل أساسى، سىتى بنك. فُتحت فرصة جديدة أمام بنوك الولايات المتحدة: تستطيع البنوك من خلال عمل إجراءات تأسيسها بداكوتا الجنوبية إصدار بطاقات ائتمان لمختلف أنحاء البلاد بدون حد أقصى لمعدلات الفائدة. ثم أتى دور ولاية دلاوير. إن حكاية «قانون تنمية المراكز المالية» لعام ١٩٨١ هو قصة لمجموعة من النافذين يتراوح عددهم ما بين عشرة إلى خمسة عشر شخصا تجمعوا معا لتمرير تشريع على قدر بالغ من الأهمية، غنموا منه، ومعهم الأصدقاء والزلاء، ثروات ضخمة.

التقط دايفيد سوايز، المحامى الأشيب الودود، الذى كان كبير العاملين لدى بيبير إس. دو بونط، حاكم دلاوير وقتئذ، خيط بداية القصة. قال «لم تغفل البنوك فى المراكز المالية عما فعله سىتى بنك [فى داكوتا الجنوبية]. أرادوا بعضا من هذا، لكنهم لم يرغبوا فى الذهاب إلى داكوتا الجنوبية وطقسها الصقيعى». أكمل

هايوارد، أحد أبناء عمومة دو بونط وعضو مجلس وزرائه انذاك القصة «وَرثَ بيير ولاية أحوالها المالية سيئة. كان ثمة خسائر وعجوزات مستمرة تُخفيها الحيل والأعيب الموازنات». قال إنه بعد انتخاب دو بونط حاكما للولاية عام ١٩٧٦ أشرف على تحسن فى شئون الولاية المالية وكان متأكدا من إعادة انتخابه، وبدأت المشاعر الطيبة تغمرهم.

فى مطلع يونيو عام ١٩٨٠، قَدِمَت مجموعة من بنك تشيس ناشونال إلى أرقى نوادى الولاية بويلمينجتون، عاصمتها التجارية، للاجتماع بمسئولى دلاوير. كانت حلقة الوصل هى هنرى بكر رجل تشيس السابق فى بنك دلاوير، وكان قد أقنع تشيس بإدارة بعض العمليات الأجنبية من دلاوير. قال دو بونط «كان ابن هنرى بكر وابنى زميلين بالمدرسة. حينما تقوم بصياغة قانون كهذا عليك التحدث إلى البنوك. كان [بكر] مهما جدا. سألهم عن الأشياء التى علينا تضمينها فى القانون».

ينتمى دو بونط إلى عائلة ظلت مسيطرة على الحياة السياسية بدلاوير طوال قرن من الزمان، وبدا أنه لاعب سلبي بدرجة تثير الدهشة بالرغم من منصبه. لم تكن ذكرياته عن الواقعة حيّة، ومن الواضح أنه لم يكن ممن يهتمون بالتفاصيل: حدث، ثلاث مرات أو أربع، أنه حينما سئل عما حدث، كانت إجاباته مبهمة ودائما ما كان يُنهيها بقوله «كان أمرا طيبا، طيبا جدا». حينما تم تحديه بشأن سماح دلاوير بأنواع من الشركات تحيط أنفسها بسيجات سرية فولاذية، لم يُقدم أى دفاع تفصيلي، بل اكتفى بالقول «لا أعتقد أن هذا قول صواب. إن كل شىء يسير على ما يرام». وعلى الرغم من ذلك فقد وضع إصبعه على أحد العناصر المهمة فى العملية: التوافق الجماعى الذى سمح بحدوث هذا. قال «إن أحد الأشياء اللطيفة التى تتسم بها دلاوير هى أنها ولاية صغيرة. نتشارك جميعنا فى نفس الأفكار».

يقول هايوارد إن هدف لقاء شهر يونيو كان هو «الاستماع إلى مصرفي نيويورك الذين كانوا أصدقاء مصرفي دلاوير وكانوا قد ساعدونا. قالوا إنهم يودون لو سمحت دلاوير بمعدلات فوائد السوق فى تعاملاتها المصرفية». أراد أعضاء فريق تشيس الإسراع بالتغييرات بحيث تنجز فى أسابيع قليلة، قبل

انتخابات الحكام في نوفمبر ١٩٨٠ بوقت كافٍ. كانت هذه فترة زمنية ضيقة للغاية. لكن ما حدث بعد ذلك كان لافتاً. كان ذلك دليلاً بَيِّناً، أكدته عدة أشخاص أُجريت معهم حوارات، وكذلك تحقيق النيويورك تايمز في عام ١٩٨١، وأيضاً سيرة دو بونط المعتمدة، على قدرة النخبة في اختصاص قضائي أوف شور صغير، على خلق إجماع في صالحهم والحفاظ عليه.

ذهب فرانك بيوندي، وهو محام ديموقراطي نافذ، وتشاك ولش المستشار القانوني العام لدو بونط للقاء هايوارد الذي يتذكر أنهما قالوا إن «احتياطات السرية حول هذا الأمر غير كافية. إذا عرف الجمهور الفكرة، سيستغلها المرشح الديموقراطي لمنصب الحاكم، وسيشن الديموقراطيون في مجلس النواب والشيوخ حملة كبيرة ويجعلونها قضية انتخابية وسنخسر المعركة قبل أن نتسلح جيداً». كان دو بونط يتمتع بشعبية ولم يكن الجمهوريون قلقين بشأن إعادة انتخابه، لكنهم خشوا من أن القصة لو عُرِفَت ستتأثر بها حملات المرشحين الجمهوريين الآخرين، بمن فيهم رونالد ريجان المرشح للرئاسة.

مضى هايوارد يقول «كان بيل جوردي، المرشح الديموقراطي لمنصب حاكم الولاية، هو أحد أبطال تلك القصة الذي لم يُذكر دوره كثيراً. كان جوردي فلاحاً من الطراز القديم الطيب، يقوم بتربية الخنازير. استقل فرانك وتشاك طائرة هليكوبتر من ويلمينجتون وذهباً للقاءه حيث طلبا منه عدم الحديث في الموضوع وألا يجعل منه قضية في حملته الانتخابية، ووافق بيل جوردي على الفور. يبدو أنه تم شراء جميع أصوات مؤسسة الديموقراطيين بالولاية كي يصمتوا، بل والصحافة أيضاً التي لم تذكر كلمة عن الموضوع». كان الاقتراح قيد التداول في أوساط قمة البيزنس والسياسة بدلاوير، بمن فيهم بعض أعضاء المجلس التشريعي الشعبويين الذين كانوا يعتقدون أن الربا تهديد للمستهلك. قال جلن كنتون، أحد اللاعبين المفتاح في تلك الدراما «لقد أتى إلينا في دلاوير طوال الصيف كل هؤلاء المصرفيين الكبار. لم يكتشف أحد شيئاً عن الموضوع، وهذا أمر مذهل».

بيد أنه، وحتى في داخل تلك الدائرة السرية، فقد تبلورت بعض المقاومة. قال

سوايز «كانت أهم قوة مضادة، رغم أنها لم تكن معلنة، هي البنوك المحلية التي خشيت من محاصرة البنوك الكبيرة لها بحيث تفقدها مزاياها». بدأ وول ستريت في ممارسة الضغوط وهدد بنك تشيس بتجاهل دلاوير والتوجه إلى داكوتا الجنوبية. وافق دو بونت على تشكيل قوة مهمات لدراسة خطة بنك تشيس ووعدهم بالإجابة بحلول شهر سبتمبر. في النهاية، توصل مصرفيو وول ستريت ومصرفيو دلاوير إلى تسوية. وعَدُوا، من أجل حماية البنوك المحلية، بإضافة بنود تحظر على الغرباء استخدام المغريات للحصول على بيزنسات تجزئة محلية. بمنتصف أغسطس. كانت البنوك المحلية قد هيأت أنفسها وحسمت أمرها، واتجهت قوة المهمات إلى العملية التشريعية. تم استدعاء جلسة خاصة للمجلس التشريعي من أجل منع إعاقة الاقتراح من خلال المساومات والمناقشات التي تحدث نمطيا في الجلسات العادية.

وفيما كانت الولايات الأكبر تنظر إلى القوانين التي تنظم النشاط الاقتصادي بصفتها قضايا أخلاقية وسياسية واقتصادية معقدة، كانت دلاوير تنظر إليها من خلال عدسات الأوف شور: أي إمكانية بيع أجزاء من سيادتها من أجل جعل السكان المحليين أثرياء.

كان تشيس قد تخير دلاوير بدلا من داكوتا الجنوبية، لأنه لم يرد أن يقتفى أثر سیتی كورب ويتبع خطواته. وفيما تنامت مصلحة وول ستريت وازدهرت هناك، اقترح بيوندي التحدث إلى جيه بي مورجان حيث كان له بعض الصلات هناك. وعلى الرغم من أن دلاوير لم تصدر بطاقات ائتمان إلا أنها أملت أن يكون بإمكانها ممارسة بيزنس آخر. قال كنتون «ذهبنا إلى مورجان وسألناهم عما يريدون وأجابوا إنهم يدفعون معدلات ضريبية كبيرة حيث هم من ثم فهم يريدون بيئة توفر لهم معدلات ضريبية منخفضة». هنا، جاء دور دلاوير كمركز أوف شور كلاسيكي: ولاية نظامها الضريبي تنازلي - كلما زاد ثراؤك انخفض معدل الضريبة التي تدفعها. قاموا بتحديد معدل الضريبة التي تدفعها أفرع البنوك صاحبة الامتياز بحوالي ٨٪ على الدخل التي تقل عن ٢٠ مليون دولار، ثم ٦٪ على الدخل التي

تتراوح بين ٢٠ و ٢٥ مليون دولار، وهكذا دواليك حتى وصل المعدل الضريبي على الدخل الضخمة إلى ١٠,٧٪. كان الهدف، حسب ما قاله سوايز هو «حماية الجماعة المصرفية المحلية ضد تهديدات المنافسة من جانب، وجذب بيزنس إقامة أفرع للبنوك من خارج الولاية يتم تأسيس شركاتها القابضة بدلاوير وتنمية هذا البيزنس من ناحية أخرى. أما الدولارات التي تخسرهما الضرائب نتيجة تخفيض المعدلات الضريبية على حيتان المصرفيين، فيمكن تعويضها من دافعي الضرائب الأمريكيين في الأنحاء الأخرى».

مثلت منشأة بيوندي «موريس، نيكولاس، أرشت وتانل» كلا من بنكي تشيس وچيه پی مورجان في هذا البيزنس المدرّ للأرباح الضخمة. يبين التاريخ المعتمد لتلك المنشأة أن «مصرفي تشيس منهاتان وچيه پی مورجان تعاقدا مع موريس ممثلا للمنشأة لصياغة القانون والمساعدة على إقناع المجلس التشريعي للولاية بالموافقة عليه. ومن جهته، يؤكد بيوندي أنه مارس الضغوط على مجلس الولاية التشريعي لتمرير القانون. أي أن هذا يعنى واقعا أن مصرفي تشيس وچيه پی مورجان هما من قاما بصياغة القانون من خلال ممثليهم المحليين، وأنكر بيوندي وجود أي تضارب للمصالح في هذا حيث قال، إنه أعلم جميع الأطراف بارتباطاته. في ٤ نوفمبر ١٩٨٠، أعيد انتخاب دو بونط حاكما لولاية دولاير، وفي ٤ يناير، تم الكشف علنا عن مسودة القانون. أبلغت إدارة دو بونط المجلس التشريعي بأخر موعد حددته البنوك للمصادقة على مشروع القانون، أي ٤ فبراير، وإلا تم إلغاء الصفقة. وافق المجلس التشريعي على مشروع القانون في ٣ فبراير ثم قام دو بونط بتوقيع قانون «تنمية المراكز المالية» بعد أسبوعين، والذي بمقتضاه أصبح بإمكان دلاوير إلغاء الأسقف التي تحدد الحد الأقصى للفوائد على بطاقات الائتمان، والقروض الشخصية وقروض السيارات وأكثر. كما مُنحت البنوك سلطة حبس الرهونات [حرمان الراهن حق استرجاع العقار المرهون] على منازل الأشخاص إذا تأخروا عن سداد قروض بطاقات ائتمانهم أو عجزوا عن السداد؛ كما أصبح بإمكان البنوك إقامة بيزنس لها بالخارج أو في مراكز الأوف شور هذا علاوة على تمتعها بنظام الضرائب التنازلي المعمول به في الولاية. ونظرا لإمكان تصدير

قانون دلاوير إلى الولايات الأخرى، فقد انتشر العمل به في جميع أنحاء الولايات المتحدة، وبذلك شهدت أمريكا نهاية قرنين من التشريعات التي تعين الحد الأقصى للفوائد على القروض.

وعلى الرغم من توقيت صدور القانون - كان قد تم تمريره قبل أقل من أسبوع من تولى رونالد ريجان منصب رئيس الولايات المتحدة - إلا أن جميع من أجريت معهم حوارات أكدوا أن مصدره كان دلاوير ومصرفي نيويورك، لا واشنطن. كتب مؤرخ دو بونط يقول «سرعان ما أدرك واضعو القوانين أن مشروع قانون تنمية المراكز المالية كان يلقي التأييد من جميع من هم في مواقع السلطة بالولاية - وأيضا من القوى التي يحتمل لها الإسهام بدرجة كبيرة في حملاتهم الانتخابية في المستقبل».

تدفقت البنوك من خارج الولاية على دلاوير، وانطلقت صناعة بطاقات الائتمان، في غضون شهرين كان بنك MBNA أو عملاق بطاقات الائتمان قد فتح أول مكتب له بمبنى سوبر ماركت خالٍ، وفي غضون عقد من الزمان كان لديه ما يربو على ٨٠٠ مليون دولار من الديون المستحقة على بطاقات الائتمان. قال دو بونط «كانت طائرات الهليكوبتر تقلع كل ليلة من هنا وهي تحمل إيصالات وأوراق مراجعات من جميع بيزنسات بطاقات الائتمان. منحنا هذا خمسة وعشرين عاما من النمو، وعائدات تتزايد كل عام. قبل عام ١٩٨٠، كانت عائدات دلاوير من ضرائب امتيازات البنوك تصل إلى ٣ مليون دولار سنويا، وبحلول ٢٠٠٧، وصلت تلك العائدات إلى ١٧٥ مليون دولار». بعد تمرير مشروع القانون بشهرين، أوجزت النيويورك تايمز الوضع بقولها إن القانون، بالنسبة للمصرفيين وداعميهم، معاصر وشامل، تمت صياغته بأسلوب متمعن، بيد أن:

بعض مسئولى الولاية، ومحامى المستهلكين بدلاوير وأعضاء أخرى، يرون أن مشروع القانون تم الدفع بتمريره ويتعجل عبر مجلس دلاوير التشريعي، كما أنه أحادي الجانب، ويمثل حلما للمصرفيين وفقا لتعبير أحد ناقديه.

وفيما يقول المصرفيون إن إمكانية تفعيل خطة دلاوير في الولايات المتحدة الأخرى هي علامة على التنافس الصحي بين الولايات وتأكيدا على الحقوق الراهنة

للولايات، يرى الناقسون أن هذا يوضح قدرة المصالح النافذة الخاصة على إصدار قوانين لها مغباتها على المستوى القومي من خلال اختيار أضعف الولايات وأكثرها مطواعية.

لفت هذا المقال نفسه الانتباه إلى شيء آخر: «يقول مشرعون كثيرون إنهم لم يقرأوا مشروع القانون المكون من ٦٦ صفحة قبل الموافقة عليه، كما أنهم لم يفهموا الإجراءات المعقدة قبل التصويت عليها». قال هاريس بى. مكديول عضو مجلس شيوخ الولاية الذى كان يسيطر عليه الديموقراطيون «وحامل سوط» الغالبية فيه إنه لم يُبلِّغ به سوى فى آخر دقيقة واعترف بأنه ليس لديه أية خبرة فى مجال البنوك وأنه لم يفهم ما جاء بمشروع القانون، وأيضاً إنه قد صوت عليه بناء على وعد بأنه سيخلق وظائف جديدة. قال آخرون إن جلسة الاستماع الوحيدة التى خصصت لمشروع القانون، والتى لم تستغرق سوى ثلاث ساعات، تم التعاطى معها وتوقيتها بأساليب حالت دون حضور مشرعين كثيرين، وأعاقت الاعتراضات. لم تر هيئة شئون المستهلكين بدلاوير مشروع القانون قبل تمريره، وهو إقصاء متعمد دافع كنتون عنه بقوله إنه ودو بونط كانا يتشاركان فى الرأى أن من حق البنوك أن تفرض الرسوم التى تريدها، و إنه لم ير أى منطق فى إعاقه هذا المبدأ الأساسى من جانب أى أحد لا يوافق عليه.

سيصبح هذا النموذج مألوفاً لدى مشرعى الأوف شور فى جميع أنحاء العالم. وجد المصرفيون فى دلاوير مجلساً تشريعياً مطواعاً، واستخدموا خدعا تشريعية خاصة لإبعاد المعارضين المثيرين للمشاكل عن حاملى الحصص الآخرين لكى لا يستمعوا إلى مخاوفهم، وطمأنوا المشرعين المخدوعين بأن كل شيء سيكون على ما يرام، وخلقوا سياجات حلقيه [محيطة] تمنح إعفاءات واستثناءات خاصة للأغراب عن الولاية، غير متاحة للمحليين. بيد أن الأهم من كل ذلك كان ملمح الأوف شور النمطى الذى جعل كل هذا ممكناً: قال بيوندى «إنها ولاية صغيرة، ولهذا يمكنك تجميع كل القيادات معا والوصول إليهم، ليس فقط فى مكتب الحاكم، بل أيضا فى المجالس التشريعية وفى أوساط رجال الأعمال». يتسق هذا مع ما قاله دو بونط «اعتدت أن أقول لهم إن واجهتهم أية مشكلة فليحضروا إلى هنا، ويمكننا تجميع

كل الأفراد الذين نحن بحاجة إليهم حول هذه الطاولة لنحل مشكلتكم أيا كانت. سنناقشها. نحن ولاية صغيرة بما يكفي لتمكيننا من التحرك السريع وإنجاز الأمور». أضاف سوايز، الذي وافق على هذا الرأي، بعدا آخر بأن ذكر أنه كان ثمة قوى نافذة في مجالس نيويورك التشريعية تعارض مشروع القانون لكن نظرا لكبر حجم الولاية لم يمكنهم في نيويورك تجميع المعارضة معا. من ثم، استغلت دلاوير الصغيرة الفرص ومألت الفراغ. أرى بتعبير آخر، وحسب ما قاله سوايز، كان باستطاعة دلاوير منح المصرفيين ما أرادوه أسرع من أى أحد آخر. بمعنى آخر، كانت دلاوير معروضة للإيجار. وبمجرد سقوط دلاوير، استخدمتها البنوك «عتلة» لفتح أبواب الولايات الأخرى. حذر توماس شريفير، من اتحاد مصرفيي بنسلفانيا، من أن قانون دلاوير «هو خيار عملى جدا يمكن تطبيقه إذا لم يُمرَّر المجلسان التشريعيان بالولاية مشروع القانون الذى اقترحناه». أما روبرت إروين، رئيس قسم حماية المستهلكين بولاية مرييلاند فقد حذر من استسلام الولايات الأخرى للضغط من دلاوير، حيث سيتحول الأمر إلى لعبة تتنافس فيها الولايات الخمسين للتفوق على بعضها.

ومع إلغاء الحدود القصوى على معدلات الفوائد وانطلاق صناعة بطاقات الائتمان، تنافس الأمريكيون فى التبذير وتباهاوا به. وبمنتصف عام ٢٠٠٧، ومع ظهور الأزمة المالية الكوكبية، كان المستهلكون الأمريكيون مدينين بحوالى تريليون دولار عن بطاقاتهم الائتمانية - ناهيك عن القروض التى تلقوها بضمان بيوتهم لدفع فواتير بطاقاتهم الائتمانية. ورغم ذلك لم يُبدِ أى لاعب مما تحاورنا معهم بشأن هذا الكتاب أى بادرة للشك فى أن «قانون تنمية المراكز المالية» كان مفيدا جدا.

أشار توماس جوجهجان المحامى الذى يحظى بالاحترام إلى دلالة تلك النقطة. كتب قائلا إن ثمة أناسا مازالوا يعتقدون أن انهيارنا المالى كان نتيجة خطأ تقنى - مثلا عدم إخضاع المشتقات للوائح التنظيمية:

«لا، إن التحرير الذى أدى إلى زمن المشاكل والبلايا الذى نعيشه الآن كان من نوع أكثر عمقا وقتامة. لم تكن المشكلة أن قمنا بتحرير قانون الإصلاح الاقتصادى

The New Deal. بل لأننا قمنا بتحرير مجموعة من القوانين، أكثر قِما بكثير، بل إنها ترجع إلى الأزمنة الغائرة في القدم، أي القوانين المضادة للربا التي كانت قد وُجِدَت بشكل ما في كل حضارة منذ عصر الإمبراطورية البابلية، وحتى نهاية فترة ولاية جيمى كارتر، والتي كانت قد ظلت من المسلمات بدرجة أن أحداً لم ينكرها لنا أثناء دراستنا بكلية القانون. كان هذا حينما اكتشفنا ما يحدث حينما يحاول اقتصاد صناعى متقدم أن يعمل نونما حد أقصى مفروض على معدلات الفوائد.

ربما رأى البعض أن هذا نوع من المبالغة - ليس ثمة تفسير أُوحد للآزمة الأخيرة - وعلى الرغم من ذلك فقد حدد قوجهجان عاملا مهما أسهم في الأزمة. تدفق أثر إلغاء الحدود القصوى على الربا إلى تنويعه عريضة من المجالات المالية. يوضح تعليق جاء في ورقة بحثية كتبها پول تاكر من ذا بنك أوف إنجلاند عام ٢٠١٠ حول الاستقرار المالى فى أعقاب الأزمة، آثار هذا الإلغاء على أحد تلك المجالات. تفحص تاكر ما يسمى صناديق الأموال المشتركة للأسواق المالية mon-ey market mutual funds وهى لاعب رئيسى فى نظام الظل المصرفى الذى شكل أساس الأزمة والذي سأناقشه لاحقا:

سيمنح أى تاريخ للسنوات القليلة الماضية صناديق الأموال نورا مركزيا فيما حدث. بدأت تلك الصناديق حياتها فى الولايات المتحدة كاستجابة لإلغاء الحدود القصوى لمعدلات الفائدة التى بإمكان البنوك دفعها عن الإيداعات وأصبحت الآن جزءا عملاقا من نظام الولايات المتحدة المالى؛ تقدر قيمتها الآن بحوالى ٣ تريليون دولار، أى نفس حجم إيداعات تعاملات البنوك التجارية.

أصبحت تلك الصناديق أحد المزودين الرئيسيين لتمويلات البنوك قصيرة الأجل، وساعدتها بذلك على إخفاء حقيقة موقفها المالى وأسهمت فى جعل النظام المالى أكثر هشاشة. ديون بطاقات الائتمان، وصناديق الأسواق المالية، ووسائل عدة أخرى عززت هوجة الاقتراض والأزمة - كان إلغاء الحدود القصوى لمعدلات الفائدة آثار لا يمكن حصرها أو التنبؤ بها.

بعد أن ساعدت دلاوير على تحرير المعروض من الديون والترويج له، شرعت فى

الحصول على نصيب من الطلب عليها. فعلت هذا بأن جعلت من نفسها لاعبا رئيسيا فى صناعة الأوراق والسندات المالية - بيزنس توزيع الرهونات والقروض الأخرى، بما فيها القروض على بطاقات الائتمان، ثم إعادة تجميع القروض فى حزم وبيعها للآخرين. ومرة أخرى فعلت دلاوير ذلك بإرساء الإطار القانونى المضبوط وفقا لرغبات الكوربوريشنات.

تضمّن قانون «تنمية المراكز المالية» لعام ١٩٨٣ نفسه جزءا يعفى «شركات المال التابعة» من جميع ضرائب الولاية. تسلك هذه الشركات مسالك البنوك، لكن، وبما أنها ليست بنوكا رسمية فلا تنطبق عليها اللوائح التنظيمية للبنوك. تعتبر تلك الشركات ومعها حاملات الاستثمارات المهيكلة وما شابه الجزء الجوهرى من نظام الظل المصرفى الكوكبى الذى جرّج العالم إلى الأزمة الاقتصادية بدءا من عام ٢٠٠٧. كانت تلك البنى شائعة بخاصة فى الولايات المتحدة، وفى دلاوير على وجه التحديد. فى عام ١٩٨٣ - عمل قانون تطوير العمليات المصرفية الدولى الذى أصدرته دلاوير على إقحامها فى لعبة الأوف شور الجديدة للمنشآت المصرفية الدولية وأنشطتها. وعندما تم تفعيل ذلك، قام تشيس وعدد من البنوك الأخرى بنقل أنشطتها الأوف شور المصرفية إلى دلاوير على الفور.

أوضح بيوندى الخطوط الرئيسية لعدد من القوانين واللوائح التى أعقبت ذلك، ودوره فيها. قال «لقد قمت بصياغة مشروعات القوانين تلك مع مساعديّ هنا». قُصد بقانون «التممية الأجنبية» لعام ١٩٨٦ والمؤسس على تشريع صادر عام ١٩٨٣ إتاحة قانون دلاوير للضريبة التنازلية المطبق على أفرع البنوك ذات الامتياز، إتاحتها للبنوك الأجنبية. كما عمل تشريع ضريبي جديد فى عام ١٩٨٧ على جذب البنوك التى أرادت دخول مجال التعامل فى الأوراق والسندات المالية، والذى قام بيوندى وفريقه الذين مثلوا تشيس وسيتى كورب وبنك نيويورك المركزى وبانكز ترست، بصياغته، حسب قوله، كما قاموا أيضا بصياغة قانون سلطات التأمين على البنوك والشركات الائتمانية لعام ١٩٨٩ الذى فوض البنك ببيع التأمينات أو ضمانها وتذييلها. جعل قانون الائتمانات القانونية لعام ١٩٨٨، والذى منح مرونة ضخمة للأشخاص الذين يؤسسون. مثل تلك الائتمانات وحماية أصول الائتمانات

من الدائنين، جعل دلاوير على قمة الاختصاصات القضائية التي تنشئ ما سمي التزامات ديون إضافية في الميزانيات العامة CDOs، والتي سمحت للبنوك بتحميل أصولها ونقلها إلى مستثمرين آخرين، مما كان عاملاً مباشراً في الأزمة. سمح قانون جديد صدر في يناير عام ٢٠٠٠ بالشراكات ذات المسؤولية المحدودة، والتي كان لها إسهام كبير في الهبوط بمستوى أسلوب إدارة الشركات-Corporate gov emanee، وهو أمر سائقه بالتفصيل: أيضاً، صدر في عام ٢٠٠٢، قانون تيسير السندات المالية التي تدعمها أصول، والذي عمل على زيادة فتح صنابير التعامل في الأوراق والسندات المالية.

لعبت دلاوير أيضاً دوراً مركزياً في تحويل الأنشطة المصرفية الكوكبية من عملها التقليدي لتوجيه المدخرات إلى استثمارات منتجة إلى نماذج الأنشطة المصرفية للمضاربات المحفوفة بالمخاطر نظير رسوم. يقول سوايز «أدرجت دلاوير النقلة الكمية الضخمة في صناعة الخدمات المالية باتجاه الأنشطة القائمة على أساس تحصيل الرسوم وقامت بإعداد الإطار التشريعي والتنظيمي الذي يلائم هذه النقلة».

هنا يكمن بيت القصيد. لا أزعج أن هذه القصة هي كشف جديد عن سبب أزمة الرهونات والأزمة المالية، على الرغم من أهميتها. فقد كانت هذه واحدة من الجذور الكثيرة المعقدة للكارثة الكوكبية. بدلا من ذلك، فإن هدفى الرئيسى هو تصحيح مفهوم ما الملاذ الضريبى: ولاية وقعت فى أسر مصالح مالية من أماكن أخرى. القصة التالية فى هذا الصدد من جرسى التى تبعد آلاف الأميال عبر الأطلنطى عن دلاوير، تتطابق بدرجة شبه كاملة مع قصة دلاوير.

فى يونيو ١٩٩٧، التقى مدير لمصلحة الخدمات المالية بجرسى، أحد الشركاء بمؤسسة موران دو فوجون، عضو ما يسمى بدائرة الأوف شور السحرية، إحدى حوالى عشر مؤسسات للقانون الأكثر نشاطا فى مجال الأوف شور، بحثاً أحد أشكال الشركات الذى يُعرف بالشراكة ذات المسؤولية المحدودة. أو شركة التضامن ذات المسؤولية المحدودة. ثم بدأ خطاب بتاريخ ٩ أكتوبر ١٩٩٥ موجه من موران دو فوجون إلى رئيس لجنة الأموال والاقتصاد يُداول فى أوساط جرسى السياسية.

جاء بالخطاب: «ظلت منشأتى تعمل مع شركة تضامن برايس ووترهاوس (PW) بالمملكة المتحدة، ومع منشأة سلوتر أند ماى للمحاماة الإجرائية لإيجاد نهج للحصول على قدر من حماية المسؤولية المحدودة لأصول الشركاء الشخصية من دون إعادة الهيكلة التامة لبيزنس PW وخسارة المزايا الثقافية للشراكة». ثم مضى يقول إنه بعد عمل مسح لعدة اختصاصات قضائية، رأى أن جرسى هى الأكثر ملاءمة: «لذا فنحن نسعى للحصول على مساندة لجنتم لإصدار قانون خاص لشركات التضامن المحدودة فى جرسى أثناء عام ١٩٩٦، بإيجاز أرادت المنشأتان أن تصوغا قانونا جديدا فى جرسى، وكانت مسودة القانون قد تم إعدادها بالفعل فى لندن.

حث الخطاب لجنة المال والاقتصاد بجرسى، وكانت لجنة نافذة، على الانتهاء من ذلك القانون بحلول ديسمبر، ثم إخضاعه للنقاش ببرلمان الجزيرة فى يناير التالى، أو فبراير. أضاف الخطاب «نقترح أيضا أن نقوم بإعداد أى تشريع ثانوى متطلب آخر مرتبط بقانون الشركات التضامنية ذات المسؤولية المحدودة الخاص. نقدر أن هذا مدى زمنى قصير للغاية» - فى إشارة إلى أنه ينبغى على منشأة شانديوكس للعلاقات العامة بجرسى وفريق PW الإعلامى الشروع فى العمل على الفور - وذكر أيضا أنه من بالغ الأهمية بالنسبة لـ PW، وأيضا لصناعة المال بجرسى بعث الرسائل الصحيحة إلى الإعلام على وجه السرعة.

إن المؤسسات المحاسبية الأربع الكبيرة - برايس ووترهاوس (أصبحت الآن برايسو ووترهاوس كويبرز - PWC) وإرنست ويونج، وKPMG، ودلوات تاتش - عمالقة فى مجالها. فى عام ٢٠٠٨، كانت PWC توظف ١٤٦٠٠٠ شخص وتوآد ٢٨ مليار دولار من العائدات، مما يجعلها أكبر منشأة للخدمات المهنية فى العالم. كما تحتل شركات المراجعة المحاسبية والمراجعون الحسابيون مكانا خاصاً من الاقتصاد الكوكبى، حيث إن مراجعاتهم هى الأدوات الرئيسية التى من خلالها تعرف المجتمعات بأمر أكبر الكورپوريشنات فى العالم وتضع آليات تنظيمها: بمعنى ما، فإنها قوة الشرطة الخاصة للنظام الرأسمالى. يكمن فشل المراجعات المحاسبية وراء غالبية الفضائح الشركاتية الكبرى: إنرون، ووردلكوم، وغالبية الانهيارات التى

كانت وراء اخر أزمة مالية. ونظرا للأخطار البالغة التي تمثلها المراجعات السيئة أو الفاسدة على الرأسمالية الشركائية بعامة وعلية وبخاصة، تحاول الحكومات تنظيم تلك المهنة بعناية كبيرة.

منذ منتصف القرن التاسع عشر، ظلت المسؤولية المحدودة جزءا من المساومة الكبرى التي تكمن في جوهر فن الإدارة الشركائية. إذا انهارت شركة ذات مسؤولية محدودة، قد يفقد مالكوها وحاملو أسهمها الأموال التي استثمروها، لكن خسائرهم [التزاماتهم] محدودة بذلك. ليسوا مسئولين عن الديون الإضافية التي تكون الشركة قد راكمتها. كان هذا المفهوم محل خلاف حينما تم طرحه - كان ثمة خشية من أن يعمل على تآكل معايير الإخضاع للمحاسبة والمساءلة- لكن تم تبريره على أساس أن هذه الحماية ستشجع الناس على الاستثمار وتعمل على تنشيط العمل الاقتصادي وازدهاره. لكن كان ثمة تحذير: ينبغي على الشركات، مقابل هدية المسؤولية المحدودة، أن توافق على إجراء المراجعات الحسابية الصحيحة لحساباتها، وتقوم بنشرها، وأن تفتح نافذة، حقيقية على ما تقوم به. كان ذلك تحذيرا مبكرا هدفه الإبقاء على القدرة على التحكم في المخاطر وإدارتها.

الشراكة [التضامنية] العامة مختلفة جدا عن الشركة ذات المسؤولية المحدودة حيث إن المساهمين في الشراكة التضامنية هم مهنيون ذوو خبرة من المفترض أن يكونوا على علم بما يقومون به، ومن ثم فإن مسئوليتهم غير محدودة. حينما تسوء الأمور، يصبحون شخصا مسئولين عن جميع الخسائر: نظريا، يستطيع الدائنون تجريد الشركاء حتى من قمصانهم التي يرتدونها. وبما أنهم يتخلون عن حقهم في نقل الخسائر إلى بقية المجتمع، لا يخضع الشركاء لنفس معايير الكشف الصارمة؛ أخضع الشركاء المتضامنون أيضا لمسئولية «مشتركة» أو «فردية»: ليس الشريك مسئولا فقط عن أخطائه/ها بل أيضا عن أخطاء الشركاء المتضامين الآخرين. يساعد هذا أن يركز مراجعو الحسابات على دقة عملهم وصحته، وعلى مراقبة زملائهم أيضا.

يوضح كونراد هملر الشريك المدير لبنك فجلين الخاص في سويسرا - وهو شركة ذات مسؤولية غير محدودة - ما يقتضيه العمل في ظل مثل تلك الأحكام:

لدى الشركاء، نوى المسئولية غير المحدودة [المشتركة أو الفردية] تضامن؛ إن دينامية العمل داخل المجموعة مختلفة جدا. لا يتجاسر المرء في اجتماعات مجالس إدارة عديدة أن يطرح الأسئلة الصحيحة. أما هذه [المسئولية غير المحدودة] فهي الوسيلة الوحيدة لأداء البيزنس حيث تستطيع طرح الأسئلة الصعبة بحق - وغالبيتها أكثر الأسئلة بساطة. تقول لرئيس مجلس الإدارة: فضلا لا أستطيع فهم هذه الحالة فيرد قائلا إننى لم أقرأ أوراقى كما يجب. لكننى لا أتوقف عن النقاش، بل أقول مرة أخرى إننى لا أفهم هذا الشيء اللعين وهنا يكمن الفرق، إذ إنه ونظرا لمسئوليتك غير المحدودة يكون عليك التفكير مرتين.

من الواضح أن المسئولية المشتركة والفردية غير المحدودة للشركاء فى مؤسسات المراجعة المحاسبية فكرة جيدة جدا، إذا أخذنا فى الاعتبار دورها الخاص فى تنظيم الرأسمالية الحديثة وضبطها.

بيد أن ما كان يجرى اقتراحه فى جرسى أمر مختلف مرة أخرى: قانون يسمح بوجود شركات تضامن ذات مسئولية محدودة (LLP) Limited Liability Partnerships. إن شركات التضامن ذات المسئولية المحدودة لمنشآت المراجعات المحاسبية يناظر أن تحتفظ بكعكتك وتأكلها فى آن: يحصل الشريك فى LLP فى هذه الحالة على مزايا وجوده فى شراكة تضامنية - كشف أقل، ضرائب منخفضة وتنظيم مسترخ - ومعها أيضا حماية المسئولية المحدودة. وإذا قام أحد الشركاء بخرق القواعد والأحكام، أو أهمل عمله: لا يخضع الشركاء غير المتورطين للمساءلة والمحاسبة على التبعات. كان هذا القانون نتاج ما أسماه البروفسور بريم سيكا من جامعة إسكس الهدف النهائى لشركات المراجعة المحاسبية «استخدام [الشركات] للدولة لحماية أنفسها من مغبات فشلها وأخطائها». بالنسبة للمعنيين كان ذلك بمثابة الجمع بين أفضل الحسنيات، وكان بمثابة الجمع بين أسوأها بالنسبة لبقية المجتمع.

كانت مسودة «قانون LLP لجرسى» أكثر سوءا إذ إنه لم يكن على تلك الشركات إجراء مراجعات محاسبية لحساباتها أو النص بأنها مسجلة بجرسى على استمارات فواتيرها ومطبوعاتها. لم تتضمن المسودة أية بنود لتنظيم

المؤسسات المحاسبية أو التحفيق في أخطائها، كما أنها لم تقدم لحاملي الحصص في تلك المنشآت - أي الجمهور - أية حقوق تقريبا. ونظير كل تلك الامتيازات والتنازلات السخية من جانب الجمهور بعامة تقوم تلك الكوربوريشنات الملتى ملياردية الكوكبية بدفع رسم قدره ١٠٠٠٠ دولار مرة واحدة، ثم بعد ذلك ٥٠٠٠ دولار سنويا.

ومع تحرير القيود على الربا في دلاوير، كان اقتراح چرسى رد فعل متأخراً على الثورة الأيديولوجية التي ارتبطت برونالد ريجان ومارجريت ثاتشر: الانتقال بعيدا عن الرأى القائل بأن الأسواق التنافسية تحتاج إلى تنظيم قوى نشيط ونحو الإيمان الطفولى بالتنظيم الذاتى من قبل اللاعبين فى السوق. كانت المنشآت المحاسبية قد فعلت الـ LLPs فى الولايات المتحدة بعد أن أثرت أولا فى مجلسى تكساس التشريعيين عام ١٩٩١، وفى غضون أربعة أعوام كانت حوالى نصف الولايات قد تبنتها. كتب دايفيد كاي چونستون خبير الضرائب قائلا إن بنود المسئولية المحدودة «أزالت أقوى حافزين للرقابة والضبط الذاتيين اللذين تقوم بهما مهن القانون والمحاسبات الشركاتية، كما أنها تساعد على تفسير موجة الغش الشركاتى التى اجتاحت البلد». وعلى الرغم من أنه يكاد يكون من المستحيل التعرف على الدلائل المنذرة فى حالات كهذه، فإنه مما لا يريب فيه أن تلك التنازلات والميزات كانت عناصر مهمة فى كارثتى إنرون ووردكوم، وأيضا انهيار مؤسسة Arthur Andersen LLP التى كانت تقوم بإجراءات المراجعة الحسابية لإنرون.

أما فى بريطانيا، ففى أعقاب الفشل المحاسبى لمؤسسات شهيرة مثل BCCI، و Polly Peck، وأخرى كثيرة، نجحت المؤسسات المحاسبية فى الضغط على الحكومة والحصول على امتيازات كبرى بأن اكتسبت الحق فى عام ١٩٨٩ بأن تكون شركات ذات مسئولية محدودة - هذا على الرغم من عدم تحول كثير من المؤسسات المحاسبية لأن غالبيتها لم تُرد نشر حساباتها. تسبب قرار لمجلس اللوردات البريطانى فى جعل الأمور أسوأ إذ إنه قضى بأن المؤسسات المحاسبية لا تدين بأى «واجب رعاية» للأفراد من حاملى الحصص الذين يلحق بهم الضرر نتيجة لفشل تلك المكاتب والمؤسسات الحسابية.

بيد أن المملكة المتحدة صمدت فى مواجهة قانون L.L.P، وفعلت ما هو صواب ولولمة واحدة. قال سيكا الذى كان قد أجرى الأبحاث على قانون L.L.P لجرسى «أرادت المملكة المتحدة أن تقول للعالم إن بإمكانهم أن يثقوا فى لندن. لو أصبح من المستحيل مقاضاة شركات المراجعة الحسائية سيكون من الصعب الحفاظ على مظهر نظيف». أما المحاسبون، فكان لديهم أفكار أخرى.

كانت استراتيجية المحاسبين بسيطة: العثور على مجلس تشريعى أوف شور من السهل التأثير عليه، واكتساب امتيازات L.L.P هناك، ثم التهديد بالانتقال إلى هناك إذا رفضت المملكة المتحدة إصدار قانونها الخاص بها. بدأوا أولا بمحاولات مع الأيل أوف مان ثم چورنزي، لكنهم أثبطوا . ثم ذهبوا إلى جرسى، التى كان لديها «مجلسان تشريعيان للإيجار»، حسب ما قاله أحد أعضاء مجلس الشيوخ بها (مثل دلاوير).

بعد شهر من الخطاب الاستهلالى أعلن برايس ووترهاوس، وإرنست أند يونج، تشريع L.L.P المقترح لجرسى. كان كبار السياسيين قد أكدوا لهم أن مشروع القانون سيُمرّر من خلال الإيماءات بالموافقة. لكن، لم يكن الجميع راضين. يتذكر عضو مجلس الشيوخ بجرسى السناطور ستوارت سيقرت المرة الأولى التى رأى فيها القانون المقترح: «لم أكن أعرف أى شىء عن المحاسبة، وفجأة وجدناه على مكاتبنا وكان علينا الانتهاء من نقاشه فى غضون أسبوعين». شرع هو وجرى ماثيوس وآخرون فى تعليم أنفسهم عن قوانين L.L.P وقام ماثيوس بالاتصال بأوستن ميتشل عضو البرلمان البريطانى الذى اتصل بدوره بالبروفسور پرم سيكا، وحينما فهموا مغزى القانون، قال ماثيوس، دونما مواربة «هذا القانون سم قاتل».

كان ماثيوس وسيقرت فى مواجهة مؤسسة ذات موارد كبيرة، لها دوافعها وحوافزها، فى جزيرة تجعل بنيتها السياسية ذاتها الاعتراض أمرا بالغ الصعوبة. ليس بجرسى أحزاب سياسية. يتم انتخاب أعضاء البرلمان الثلاثة وخمسين بأسلوب مباشر، لكنهم يقسمون إلى مجموعات ثلاث: ١٢ عضوا لمجلس الشيوخ، وتسعة وعشرين عضوا لمجلس النواب، واثنى عشر كونستبل [مسئولا عن الأمن] للدوائر الإدارية. تجرى الانتخابات مُتمهّلة عبر تتابع زمنى متباعد، من ثم، لم

تحدث أبدا انتخابات عامة أو تغيير للحكومة. ليس ثمة تقاليد للحكومة فى مواجهة المعارضة، بل يوجد نظام دائم يتطور بمرور الوقت. يؤدى هذا إلى إضعاف كبير لمعارضى الإجماع المؤسسى. ومن دون أحزاب سياسية، تُفرض العزلة على النساء والرجال الصالحين، ثم يتم التخلص منهم. يقول چف ساذرن، أحد النواب القلائل المعارضين فى البرلمان «لا تنجح الديمقراطية هنا. ثمة ثلاثة وخمسون عضوا، لكن ليس بإمكان أحدهم أن يقف ويقول: أعطنا صوتك وسنفعل هذا أو ذاك ككتلة، لكنه يقول بدلا من ذلك إننى أحقق طيب وعليك أن تعطينى صوتك». ليس ثمة وجود للبرامج الانتخابية وتتمحور الحياة السياسية بجرسى حول الشخصيات لا القضايا: بدون وجود برامج انتخابية مشتركة ينزع أعضاء البرلمان إلى رعاية مصالحهم بدلا من تبنى أجندات مشتركة تعكس الصالح العام. يقول ساذرن «على مدى قرنين غرست المؤسسة فكرة أن السياسة الحزبية شريرة، ضارة، تتسبب فى الشقاكات والنزاعات. ينشر الإعلام هذه الفكرة. إذا قمت بإجراء مسح، ستجد أن ثلثى الجمهور يقولون إنهم يعتقدون أن السياسات الحزبية فكرة شريرة خاطئة. البروپاجندا تقوم بعملها فى جميع الأنحاء والإعلام هنا يماثل نظيره فى روسيا السوفييتية».

يعكس عدد من يدلون بأصواتهم فى الانتخابات غياب الديمقراطية المحلية، إذ بلغت نسبة من أدلوا بأصواتهم فى انتخابات نوفمبر ٢٠٠٥، ٣٣٪ ممن لهم حق الاقتراع وهذا يجعل جرسى فى المركز المائة وخمسة وستين من مجموع دول العالم البالغة ١٧٢ بلد. يواجه المقترعين الأكثر فقرا بخاصة عقبات صغيرة لا نهاية لها. بل إن معظم من ينتمون إلى مجموعة الطبقة العاملة من ذوى الأصول البرتغالية والتي تشكل ١٠٪ من السكان، لا يدركون أن بإمكانهم الإدلاء بأصواتهم. يقول ساذرن إنه وجد أسماء متوفين على قائمة مقترعيه.

أما الكونستبلات، ونظرا لأنهم نتاج نظام الإبراشيات، فهم محافظون بطبيعتهم وتعوزهم الخبرة، ويصوتون مع المؤسسة دائما. غالبيتهم أصحاب محلات صغيرة، أو مزارعون، أو مالكو بيوت ضيافة واستراحات، أو سباكون، وعلى الرغم من ذلك، فباستطاعتهم أن يحتلوا مناصب فى السلطة، أو يعملوا فى القطاع المالى. ليس

باستطاعتهم الحكم بمسئولية حينما يتعلق الأمر بما إن كان على جرسى تبنى معايير دولية للتنظيم المصرفي. ذكر مقال في وول ستريت جورنال وقتئذ أن «جرسى جزيرة كانت حتى قبل عقدين تعيش من بناء القوارب، واصطياد أسماك القد، والزراعة والسياحة. يدير أمورها مجموعة، التي، وعلى الرغم من أنهم ينتسبون إلى نخبة جرسى الاجتماعية والسياسية، إلا أنهم في غالبيتهم فلاحون وأصحاب أعمال صغيرة وجدوا أنفسهم الآن يشرفون على صناعة ذات مدى كوكبي يدخل فيها مليارات الدولارات».

يتذكر جون كريستنسن، الذي كان مستشار جرسى الاقتصادي وقتئذ، برلمانا، يتكون في غالبيته من سياسيين قرويين لا يفهمون التيارات المعقدة للمالية الدولية، والذين كانوا يمررون القوانين بمجرد إيماءات برعوسهم. قال «حينما تحدثت إلى السياسيين بلجنة المال والاقتصاد، وتحدثت المرة تلو المرة عن المقترحات المعروضة عليهم، كانوا يقولون إنهم لا يفهمون التفاصيل، لكنهم يتقنون المحامين والمصرفيين حينما يقولون إنها ضرورية». لافت هو التماثل بين ذلك وبين ما كان أعضاء برلمان دلاوير يقولونه في عامي ١٩٨٠ و١٩٨١. لاحظ سيقفرت أيضا أن السناتور رج جون، أحد أكثر السياسيين نفوذا بالجزيرة، والداعم الكبير لقانون LLP، كان في الوقت ذاته مستشارا لمنشأة موران دو فو أند جون أي المحامين الذين كانوا قد أتوا بالقانون في المقام الأول، ومن ثم، كانت له مصلحة مالية مباشرة في دعمه. قال سيقفرت «اعتقدت أن هذه كانت صفاقة مستغربة. حينما اجتمع مجلس البرلمان وقفت وقلت إن ثمة تضاربا في المصالح - مصلحة مالية لجون الذي نظر إلى وكأنما قد أطلقت عليه النار، وسار مترنحا خارج القاعة». تعرض سيقفرت لضغوط ضارية من قبل المؤسسة ليقدم اعتذارا، لكنه رفض المرة تلو الأخرى. هدده أحد كبار السياسيين الآخرين بعواقب وخيمة إن لم يتراجع لكنه صمد وثبت على مبدئه. تم تعليق عضويته بالمجلس. كان المؤيدون للقانون يدركون جيدا أن معارضة قانون LLP ستجعل صناعات الخدمات المالية تنظر إلى جرسى بصفتها مكانا غير موثوق به، وستذهب الأموال إلى مكان آخر.

وعلى الرغم من أن معارضة ماثيوس وسيقفرت الشرسة عملت على إبطاء سرعة

تمرير القانون إلا أنها لم توافقه: تم تفعيله فى نوفمبر. فى انتخابات العام ذاك، واجه المرشحون الممولون جيداً ماثيوس بشعارات تقول «لا تؤرجح القارب» وتم تشويه صورته علناً. فقد مقعده، وعجز بعد ذلك عن الحصول على وظيفة، واضطر إلى الرحيل إلى إنجلترا، كما انهار زواجه. وكما عبر سيكا «لقد وضعوا الرجل فى المفرمة».

وعلى الرغم من أن جرسى تبدو على السطح جد بريطانية، وأن حكام الجزيرة دائماً ما يقولون إنها تخضع للتنظيمات المحكمة، وإنها اختصاص قضائى شفاف وتعاونى، فإن الواقع مختلف بدرجة صادمة. إنها «دولة» وقعت قياداتها أسيرة الأموال الكوكبية، كما أن أعضاء تلك القيادات يهددون أى منشق أو معارض ويرهبونه، وسأوضح فى فصل لاحق مدى ما عليه الأماكن من أمثال جرسى من قمع.

بعد تمرير قانون LLP فى جرسى، مضت المؤسسات المحاسبية تفتح جبهة فى لندن. هددت علناً بالانتقال إلى جرسى إذا لم تصدر المملكة المتحدة قانون LLP الخاص بها. قاتل سيكا لوقفه. يقول فى هذا الصدد «أبلغت السياسيين أنهم لا يجوز أن يرضخوا للتهديد وأن تلك المؤسسات تحتفظ بهم رهائن مطالبة بالفدية». كتب فى التايمز عن مدى الضرر الذى سيتسبب فيه ذلك التشريع وأن التهديد بالانتقال إلى جرسى كان مجرد خدعة، إذ إن المؤسسات الكبيرة لن تغلق مقارها فى لندن، وتستغنى عن عملائها والعاملين بها، وتعيد التفاوض على تعاقدات جديدة، وتفتح مقارها لها بجرسى. قال «إذا منحت الحكومة حداً للمسئولية لشركات المراجعة الحسابية لن تكون فى موقف يسمح لها بإنكار ذلك على منتجى الأطعمة والمشروبات، والأدوية والسيارات. ولن يرضى المستهلكون عن أى من ذلك».

استشفت الفاياننشيل تايمز أيضاً الأجندة الحقيقية، إذ ذكرت أنهم يريدون الإبقاء على التهديد بالانتقال إلى جرسى كهاوة يهددون بها حكومة إنجلترا إذا لم تصدر قانون LLP قابلاً للتطبيق. لكن المحاسبين حشدوا غالبية الصحف البريطانية وراعهم، وانتقدوا سيكا، وأشهروا السلاح المفضل القديم: الحكومة البريطانية معادية للبيزنس. ونجحت الحملة، حيث أصدرت الحكومة البريطانية فى

عام ٢٠٠١ قانون LLP الخاص بها، وظل المحاسبون في مقارهم. رأى المطلعون من الطرفين أن تمرير قانون چرسى استُخدم كطعم للإيقاع بالحكومة البريطانية. لم يكن تشريع المملكة المتحدة بدرجة سوء قانون چرسى - مثلا، اقتضى قدرا أكبر من الكشف - ربما نتيجة لحملة سيكا. أصبحت إرنست آند يونج شركة تضامنية ذات مسئولية محدودة فى عام ٢٠٠١، وتلتها KPMG فى مايو ٢٠٠٢، ثم پرايسووترز كووبرز فى يناير ٢٠٠٣، وتبعتها دلوات آند تاتش فى أغسطس. كانت كندا قد تبنت LLP فى ١٩٩٨؛ ثم تبعتها نيوزيلاند وأستراليا وجنوب إفريقيا والهند وسنغافورة واليابان - وغيرها وغيرها. أسهمت تلك التغييرات فى الأزمة المالية الأخيرة. لو أن المراجعين الماليين والمحاسبين واجهوا شخصا احتمال وقوعهم فى مشاكل كبيرة نتيجة لأخطائهم وإهمالهم هم أو شركائهم، لما تسرعوا فى التوقيع على التمويلات خارج الميزانية.

تعليقا على ما حدث من «تحرير» فى چرسى ودلاوير، فإننى أقول إننى لا أعترض على التحرير كمبدأ طالما أنه يحدث نتيجة عملية حقيقية خالصة من التفاوض الديموقراطى تأخذ فى حساباتها احتياجات جميع حملة الحصص الذين يتأثرون بها، فى الداخل والخارج. لكن ما لدينا فى چرسى ودلاوير هو تحرير جامع مفروط غير مكبوح، مرتبط بمصالح عدد من النافذين المحليين وكبار اللاعبين الشركائين. ومثلما اعتاد النبلاء الأوربيون تعزيز سلطاتهم وقواهم غير الخاضعة للمحاسبة وتجميعها داخل القلاع كى يتمكنوا من إخضاع الفلاحين وفرض الجزية والضرائب عليهم، فقد اندمج رأس المال النقدى والتحم داخل تلك العُقد المحصنة للسلطة السياسية والاقتصادية التى لا تخضع لأية محاسبة، واستأثروا بالحياة السياسية المحلية وحولوا تلك الاختصاصات القضائية إلى آلات خاصة سريعة ومرنة لصناعة القوانين، لها دفاعاتها ضد التدخلات الأجنبية ويحميها إجماع المؤسسة وقمع الاختلاف أو المعارضة.

ليس الأوف شور مجرد مكان، أو فكرة، أو أسلوب عمل، أو حتى سلاح للصناعات المالية. إنه أيضا مسيرة: سباق إلى القاع حيث يتم تفكيك اللوائح التنظيمية والقوانين والسمات المميزة للديموقراطية والحط من شأنها وإضعافها

باطراد، فيما ترند الترتيبات من إهدى قلاع المال الحصينة إلى الاختصاص القضائي التالي، ويشق نظام الأوف شور طريقه باطراد إلى الداخل القارى بمزيد من العمق. غدت الملاذات الضريبية الآن الآلات الحربية المستخدمة لدك الأسوار من أجل التحرير الاقتصادي.

مازال الكثيرون لا يفهمون الحقائق العميقة بشأن الأوف شور بسبب التباسين على علاقة بالموضوع. يرجع أولهما إلى محاولات استخدام معايير تقنية لتعريف الاختصاصات القضائية التي تتسم بالسرية: المعدلات الضريبية، أشكال السرية، إلخ. لكن تلك هي مجرد نتاج حقائق أعمق. ينبغى أن تعين خرائطنا للأوف شور، أولاً وقبل كل شيء، معاقل السلطة المالية. قد يساعدنا تعريفى الفضفاض الذى طرحته - الاختصاصات القضائية للسرية هي أماكن تسعى لاجتذاب البيزنس بتقديم تسهيلات ومرافق مستقرة سياسياً لمساعدة الناس على الالتفاف على القواعد والقوانين والتنظيمات التى تعمل وفقها الاختصاصات القضائية فى الأنحاء الأخرى - يساعدنا على معرفة ما نبحت عنه. الالتباس الثانى يتمثل فى الاعتقاد أن الأمر يتعلق بجغرافيا فيزيقية، فيما أنه يتعلق فى واقع الأمر بالاختصاص القضائي السياسى وشبكات تقوم على أساس الثقة. للمستقبل الذى يعد به نظام الأوف شور سمة عصر أوسطية مميزة: فى عالم مازالت تديره اسمياً الدول القومية الديمقراطية، يماثل نظام الأوف شور شبكة من النقابات قائمة على أسس عصر أوسطية تعمل على خدمة نُخب غير خاضعين للمحاسبة ومجرمين فى غالبيتهم.

ينبغى أن تمثل چرسى ودلاوير تحذيراً للاقتصادات الأكبر بشأن ما يحدث حينما لا يتم تحدى أخلاقيات الأوف شور.

تعتبر قصة دلاوير جزءاً من تفسير كيفية إسهام الأوف شور فى الأزمة المالية الأخيرة، ويساعدنا مثال چرسى على فهم عدم تنبؤ أحد بحدوثها. تستكمل بعض الأمثلة الأخرى الصورة بقدر.

كانت القروض أحد أكبر العوامل التى تسببت فى الأزمة المالية الأخيرة. لماذا تراكمت كل تلك الديون فى أكثر اقتصادات العالم ثراء. يمدنا مقال الفاينانشيل تايمز فى يونيو ٢٠٠٩ بعنوان «الديون هي السر القدر الصغير للنظام الرأسمالى»

يأخذى الإجابات حيث جاء به «ذهبت مزايا النمو الاقتصادى إلى جيوب الأثرياء المتنفذين لا إلى غالبية السكان. من ثم، لم تحدث ثورة؟ لأنه كان ثمة حل: الاقتراض. إذا لم تستطع كسب النقود؛ بإمكانك اقتراضها». ثم تم إعداد البنية الأساسية لذلك وتثبيتها لتمكين ذلك من الحدوث. كانت الملاذات الضريبية جزءا من ذلك.

فيما تقدمت سنوات التسعينيات، ظهرت، بين أونة وأخرى، تحذيرات مؤسسية من خبراء لها علاقة بالديون ضد تهديدات الأوف شور. فى عام ١٩٩٩، أشار صندوق النقد الدولى مباشرة إلى المشكلة لدى نقاشه للسوق بين المصرفية، حيث تقوم البنوك بإقراض بعضها. قال صندوق النقد الدولى إنه «من المحتمل أن تكون بنوك الأوف شور مشاركة فى جزء كبير من التبادلات غير النظامية لآلات الاشتقاق. تُضمَر الطبيعة بين/ المصرفية لتعاملات أسواق الأوف شور أنه فى حالة حدوث عجز مالى فإن العدوى محتملة.. الأرجح أن تكون لبنوك الأوف شور ديون عالية، أى أنها أقل قدرة على الوفاء بالتزاماتها المالية من البنوك النظامية». يبدى ذلك التقرير قلقا حول تنظيمات الأوف شور المتراخية بخاصة، وكان هذا تحذيرا مباشرا قبل الأزمة بوقت طويل.

تطورت الأزمة المالية الأخيرة وتشكلت فى أحضان ما يسمى نظام الظل المصرفى - وهو قطاع اقتصادى هائل يضم جميع أنواع الكيانات ذات الأهداف الخاصة (بنوك ظل) تقوم باقتراض نقود وتُقرضها ثانية نظير أرباح - والتي لا تدخل فى نطاق التنظيمات المصرفية المعيارية. تفعل كيانات الأهداف الخاصة SPes ذلك جزئيا بأن تفصل نفسها قانونيا عن المؤسسة الخاضعة للتنظيمات التى ترعاها، وبذلك تختفى من ميزانياتها العمومية. وعلى الرغم من أن نظام الظل المصرفى لا يصنف تقليديا بصفته أوف شور أو أون شور، إلا أن دراسة متعمقة لكيانات الأهداف الخاصة أجراها بنك التسويات الدولية بسويسرا عام ٢٠٠٨ توضح بجلاء أماكن تواجد بنوك الظل الخطيرة تلك، حيث ذكرت الدراسة أن مثل تلك الكيانات التى تُخدَم على الولايات المتحدة تقع فى جزر الكايمان وولاية دلاوير، فيما تؤدى كيانات SPes الواقعة بأيرلندا ولوكسمبورج وجرسى والمملكة المتحدة

نفس المهمات بالنسبة لأوروبا. وكل من تلك المواقع هي اختصاص قضائي كبير يتسم بسرية التعاملات ويستخدم نموذج بيزنس بسيطاً: أسأل المؤسسات المالية عما تريده تحديداً، ثم قم بتشكيل القوانين وفقاً لهذا ومن دون نقاشات ديموقراطية.

يسمى بنك التسويات الدولية جزر الكايمان أوف شور، فيما يسمى ولاية دلاوير أون شور - [داخلية]. إن سوء الفهم هذا تحديداً - الخلط بين الجغرافية الفيزيائية والجغرافيا السياسية - هو الذى أدى للمزاعم الشائعة بأنه لا علاقة للاختصاصات القضائية التى تتسم بالسرية بالورطة العملاقة التى نعانىها اليوم. ينبغى على بنك التسويات الدولية والمؤسسات المالية الدولية الكبيرة الأخرى أن تفهم ما الأوف شور وكيف يعمل.

جيم ستوارت الأستاذ المحاضر فى المالية العامة بترينتى كولدج دبلن، هو أحد الخبراء الأكاديميين القليلين الذين درسوا بجدية دور الأوف شور فى الأزمة المالية. فى تقارير له نشرت فى يوليو ٢٠٠٨، تقصى ستوارت «مركز دبلن الدولى للخدمات المالية» IFSC، وهو اختصاص قضائى للسرية أقيم فى عام ١٩٨٧ برعاية تشارلس هوجى، السياسى الأيرلندى الفاسد بمساعدة رئيسية من مصالح ذا سيتى أوف لندن. ظهر IFSC دبلن، الذى يعتبر فاترينة عرض للرأسمالية المالية الضارية عالية المخاطر، بعد عام من التحرير الاقتصادى العملاق بلندن ويستضيف الآن أكثر من نصف أكبر خمسين مؤسسة اقتصادية فى العالم. أصبح لاعبا مهما فى نظام الظل المصرفى، ويستضيف الآن ٨٠٠٠ صندوق، و١,٦ تريليون دولار من الأصول. يقول ستوارت إن أكثر مغريات دبلن إغراء هي تنظيماتها المتراخية الواهنة.

فى يونيو ٢٠٠٧، أعلن صندوقان تحوُّط تابعان لبير ستيرنز Bear Stearns كانا قد جرى تأسيسهما فى جزر الكايمان عن خسائر ضخمة واستبقا بذلك انهيار الشركة. كان لبير ستيرنز صندوق استثمار وستة سندات قروض debt Securi-ties مسجلة بالبورصة الأيرلندية، وكانت تقوم بتشغيل ثلاث شركات تابعة فى IFSC دبلن من شركة قابضة، هي بير ستيرنز أيرلندا ليمتد، حيث كان كل دولار

من حقوق حملة الأسهم يمول ١١٩ دولار من مجمل الأصول. وهو معدل مفرط الارتفاع وخطير. تنص حسابات بير ستيرنز ليمتد على أن هيئة الخدمات المالية التنظيمية الأيرلندية هي التي تقوم بتنظيمها وتنص تعليمات الاتحاد الأوروبي على أن الدولة المضيفة مسنولة عن التنظيم. بيد أن المنظم الأيرلندي قال فى حوار معه إنه يعتبر أن إحالته تمتد فقط إلى «البنوك الأيرلندية». من ثم، لم تُنظَّم بير ستيرنز وفقا لهذا فى أى مكان، ولم يظهر المنظم الأيرلندي فى أى تحليل إعلامى تناول عجزها عن السداد. نكر ستوارت فى تقريره تسعة عشر صندوقاً يواجه صعوبات فى الأزمة وأضاف أن الرابطة مع IFSC لا تُناقش أبداً.

أيضاً، كان لدى عدة بنوك ألمانية واجهت المشاكل، صناديق مسجلة فى دبلن، اضطرت الدولة الألمانية أن تدفع لها مليارات من الكفالات والتمويلات الطارئة. يقول ستوارت، «وعلى الرغم من ذلك لم يذكر أى من حساباتها أو نشراتها الاكتتابية عن السنوات التى فحّصت التنظيم أو المنظم الأيرلندي. أما فى داخل أيرلندا فقد قال المنظم المالى إنهم لا يتحملون مسؤولية عن كيانات عملها الأساسى: جمع الأموال واستثمارها فى صناديق تقوم على القروض الاشتقاقية». وكما الحال فى لوكسمبورج، قبل أن تصدر قانونا جديدا مضادا، لا تستغرق عملية ترخيص تلك الكيانات سوى ساعات محدودة حتى فى الحالات التى تتكون المستندات المقدمة من مئات الصفحات والتى من المفترض أن يجرى الاطلاع عليها.

فى أبريل ٢٠١٠، فتحت «لجنة بورصة الأوراق المالية (SEC)» بالولايات المتحدة تحقيقا بشأن احتيال مؤسسة جولدمان ساكس المالية متهمه إياها بأنها ضللت المستثمرين بشأن التزامات لقروض تُمنح بضمانات إضافية Collateralised debt obligations (CDO). وافق جولدمان على دفع ٥٥٠ مليون دولار لتسوية التهمة بدون إنكارها أو الاعتراف بها. كان مُصدِر تلك الالتزامات شركة Abacus 2007 Ac, Ltd، التى تأسست بمسئولية محدودة فى جزر الكايمان، والمصدر المشارك شركة Abacus 2007- AC, Inc، وهى شركة تم تنظيمها وفقا لقوانين ولاية دلاوير. أوضحت التحقيقات التى اضطلعت بها منظمة ماكلاتشى الإعلامية أن جولدمان ساكس عقد ١٤٨ من أمثال هذه الصفقات على مدى سبع سنوات؛ بل

أيضا إن كل لاعب كبير هي وول ستريت كان يستخدم جزر الكايمان في بزينسات من هذا النوع، ليس بسبب سريتها فقط؛ بل أيضا بسبب مرونتها وتحررها من اللوائح، بل والالتزامات أيضا. أسهمت تلك الحرية المفرطة التي أدت إلى تحويل الاختصاصات القضائية التي تتسم بالسرية إلى مستتبتات لمنتجات مصرفية جديدة عالية المخاطر، بدرجة هائلة في أزمة اقتصادات العالم الكبرى.

لتنامى الديون في اقتصادات العالم أصول أوف شور أخرى، وسنوجز هنا أهمها.

في عام ٢٠٠٩، نشر صندوق النقد الدولي تقريرا مفصلا يوضح كيف عملت الملاذات الضريبية، ومعها تشويه النظم الضريبية الداخلية (أون شور) على تغيير اتجاه حركة آلة الديون الكوكبية من خلال تشجيع الشركات والمؤسسات على الاقتراض بدلا من تمويل أنفسها كي تتمكن من تسديد التزاماتها وحقوق مساهميتها. قال التقرير إن تلك الممارسات «شائعة، وعادة ما تكون كبيرة الحجم ومن المتعذر تبريرها، بخاصة إذا أخذنا في الاعتبار أثرها المحتمل على الاستقرار المالي». ووسط كل الضجة الصادرة عن قادة مجموعة العشرين حول الملاذات الضريبية في عامي ٢٠٠٨ و٢٠٠٩، انتهى تقرير صندوق النقد الدولي أن تلك الممارسات الخطيرة ظلت سارية دون أن يلاحظها أحد بإطلاقه. المبادئ الجوهرية التي أوردها تقرير صندوق النقد الدولي بسيطة. تقوم شركة باقتراض الأموال من مؤسسات أوف شور، ثم تسدد الفوائد على القرض إلى شركة الأوف شور الممولة. ثم تلجأ إلى استخدام حيلة تحديد ثمن التعاملات القديمة: الأرباح بالأوف شور حيث تتجنب الضرائب، والتكاليف (سداد الفوائد) بالداخل (أون شور) حيث يتم خصمها من الضرائب. هذه الحيلة مركزية في نموذج شركات الاستثمارات المباشر (وهي شركات مساهمة تمول من خلال القروض الخاصة). تقوم تلك الشركات بشراء شركة بذل فيها أحدهم جهده وماله لينشئها، ثم تحملها بالديون، وتقلل بذلك فاتورة ضرائبها، وتضاعف عائداتها.

تسارعت وتيرة شراء كل الحصص (للشركات المتعثرة) بمساعدة الرافعات. دائما ما كانت تلك رافعات أوف شور - قبل الأزمة: ارتفع حجم الأموال التي

جمعتها صناديق شركات الاستثمار المباشر الخاصة أكثر من ستة أمثال بداية من عام ٢٠٠٢ لتصل إلى أكثر من ٢٠٠ مليار دولار فى عام ٢٠٠٧، حيث وصل نصيبها وقتئذ من مجمل عمليات الدمج والشراء ٣٠٪. تمتدح التقارير شركات الاستثمار المباشر الخاصة لتمييزها فى «خلق القيمة Value Creation»، وعلى الرغم من أنها أحيانا تخلق قيمة واقعية، لكن خلق القيمة ليس هو الملمح الجوهرى فى نموذج البيزنس هذا، بل هو استخلاص القيمة وانتزاعها لنفسها. يتم تخفيض فواتيرها الضريبية بدرجة كبيرة، وترتفع أسهم الشركة أو قيمتها وتتضخم مكافآت المدراء، وتنتقل الثروة بعيدا عن دافعى الضرائب وإلى المدراء وحاملى الأسهم الأثرياء. لا يُنتج أحد من خلال كل تلك الأنشطة منتجات أفضل أو أرخص. وفى تلك الأثناء يتم إدخال المزيد من الديون إلى النظام المالى. أفلست كثير من المؤسسات والشركات الجيدة نتيجة تحميلها بديون الأوف شور. كانت أكثر من نصف الشركات التى عجزت عن تسديد ديونها فى العام ذاك إما مملوكة لمؤسسات شركات استثمار مباشر خاصة وقتئذ، أو أنها كانت تملكها فى السابق.

تحدث كثير من الإبداعات - الإبداعات التى تؤدى إلى إيجاد سلع وخدمات أفضل وأقل سعرا، وليس إبداعات ذا سببى أوف لندن التى تنقل الثروة إلى أعلى والمخاطر إلى أسفل - فى المشروعات الصغيرة ومتوسطة الحجم. لكن نظام الأوف شور يعمل ضد تلك المشروعات، وإبداعاتها مباشرة. يقوم بدعم الشركات متعددة الجنسية من خلال مساعدتها على تقليص ضرائبها والتنامى السريع مما يضع العراقيل فى طريق «الأسماك الصغيرة» ولا يمكّنها من التنافس. وحينما تظهر الشركات الصغيرة المُجدّدة إلى حيز الوجود تسعى الشركات الضارية إلى استيعابها ويؤدى هذا «الحصاد» إلى إبعاد الشركات الصغيرة، وسريعة الاستجابة إلى متطلبات العملاء من السوق وترحيلها إلى داخل بيروقراطيات الشركات الكبيرة، مما يعمل على الحد من المنافسة، واحتمال زيادة الأسعار. تتزايد الديون، ويدفع عامة الناس مزيدا من الضرائب، أو يجدون مدارسهم ومستشفياتهم تتدهور وتساءء أحوالها.

وإذا تركت كبريات الشركات الضارية مكتسباتها فى مراكز الأوف شور يصبح

بإمكانها تأجيل دفع الضرائب عنها إلى ما لا نهاية. وكما ذكرت، فإن المتأخرات الضريبية هي واقعا فروض من الحكومة معفاة من الضرائب بدون تاريخ للسداد. بتعبير آخر، مزيد من الديون.

ولنتأمل ما يحدث حينما تكون الشركة متعددة الجنسية مصرفا. مثل الشركات متعددة الجنسية الأخرى، فقد ظلت البنوك ذات مهارة خاصة في الذهاب أوف شور كي تنمو سريعا: باستخدام الملاذات الضريبية لتلافى الضرائب، ولتحاشي متطلبات الاحتياطي والتنظيمات الأخرى، ولزيادة قروضها. حققت البنوك، فيما بين عامي ١٩٨٦ و٢٠٠٦ عائدات عن الأسهم قدرها ١٦٪ وفقا لبيانات ذا بنك أوف إنجلاند، ويعنى هذا النمو الذى تدعمه ممارسات الأوف شور، أن حجم البنوك الآن قد تضخم بدرجة تمكنها أن تجعل منا جميعا رهائن. إذا لم يعطها دافعو الضرائب ما تطلبه سينتهى الأمر بكارثة مالية. بيد أن هذا ليس كل ما فى الأمر.

تحتاج النقطة التالية قليلا من التفسير. يرى كثيرون أن مسئولية الأزمة الأخيرة لم يتسبب فيها التحرير الاقتصادى فقط، بل أيضا عدم التوازنات الاقتصادية الكلية الكوكبية، وذلك لأن الأموال ظلت تتدفق من بلاد ذات فوائض تصديرية مثل الصين والهند وروسيا والسعودية، إلى داخل بلدان تعاني من العجزات مثل الولايات المتحدة وبريطانيا والآن فلننظر إلى تقدير منظمة «النزاهة المالية» الذى ينص على أن التدفقات المالية غير الشرعية إلى خارج البلدان النامية قد وصلت إلى تريليون دولار فى العام، وقد تدفقت غالبيتها من بلدان نامية بما فيها السعودية وروسيا والصين إلى داخل دول كبرى أعضاء فى منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية مثل بريطانيا والولايات المتحدة. أما التدفقات غير المشروعة بالاتجاه الآخر فأقل كثيرا كثيرا، ومن ثم فإن النتيجة الصافية هى تدفق تبلغ قيمته مئات مليارات الدولارات كل عام إلى الاقتصادات الغنية والاختصاصات القضائية والقانونية التى تتسم بالسرية. يضيف مكملاً تلك التدفقات غير الشرعية، غير المسجلة والتي لا تكاد تلاحظ، إلى اختلالات التوازن المسجلة.

ولنتأمل ما يدخل فى تلك التدفقات غير المشروعة، ونأخذ مثال الممارسة المعروفة باسم التلاعب بالفواتير التجارية *re invoicing* أو تحويل مسار جزء من المبلغ

الذى تنص عليه الفاتورة. ولنقل إن تاجرا يقوم بشراء شحنة من النفط قيمتها ١٠٠ مليون دولار من أحد المصدرين فى روسيا. يكتب المصدر للمستورد فاتورة قيمتها ١٢٠ مليون دولار ويطلب منه أن يودع العشرين مليون دولار سرا فى حسابه بلندن. ستقوم هيئة إحصاءات التجارة بروسيا بتسجيل ١٢٠ مليون دولار تدفقات خارجية هذا على الرغم من أنه كان ينبغى تدفق ١٠٠ مليون دولار فقط. تصبح العشرون مليون دولار المفقودة غير مرئية بالنسبة للمتخصصين الذين يعملون على تجميع إحصائيات التجارة، هذا على الرغم من أنها تمثل تدفقا ماليا حقيقيا إلى الخارج من روسيا إلى المملكة المتحدة، تدفقا له نتائج ملموسة. ثم يعاد استثمار العشرين مليون دولار، ولنقل، فى إسكان لندن، حيث يصبح بإمكان ذلك الشخص الروسى كسب دخل إيجار لا يدفع عنه ضرائب. لا يعمل هذا التدفق غير المشروع أى شىء لزيادة الإنتاجية بل يعمل على الإضرار بسوق الإسكان البريطانى ويضاعف أرباح البنوك من عمليات الرهونات التى تقوم بها. ترتفع أسعار المنازل فى بريطانيا. ويجد الذين يريدون شراء منازل لأول مرة صعوبة كبيرة فى تملكها: وتتضخم فقاعة الإسكان أكثر؛ وتتراكم الديون فى الاقتصاد البريطانى.

ثمة ما هو أكثر. فى مايو ٢٠٠٩، أوجز أندرو هالداين من منسوىى ذا بنك أوف إنجلاند إحدى الأوراق البحثية عن الأزمة المالية بأسلوب بسيط جدا. قال «إن التيمة التى توحد بين كل أبعاد الأزمة هى الفشل المعلوماتى. لقد وُلدت هذه الأزمة، واستطالت من خلال غياب المعلومات». انهارت الأسواق المالية فى عام ٢٠٠٧، لأن أحدا لم يكن يعرف ما يفعله اللاعبون الآخرون فى السوق، أو يثق فيما يفعلونه، أو يعلم قيمة أنشطتهم، أو نوع مخاطرتهم وأماكنهم. وليس ثمة شىء - لا شىء بإطلاقه - مثل نظام الأوف شور لتوليد اللاشافية.

تتخصص الاختصاصات القضائية للسرية فى الخداع. هذا ما تفعله. إلى جانب السرية وعدم الرغبة فى التعاون مع الاختصاصات القضائية الأجنبية، فإنها توفر للكوربوريشنات حوافز لا تحصى - وبخاصة المالية منها - كى يعملوا على تداخل شئونهم وأعمالهم عبر منظومات من الاختصاصات القضائية، وغالبا ما تكون تلك المنظومات خليطا معقدا من الأوف شور والأون شور، وذلك من أجل خداع

المنظمين وإربابكهم. وكما بين صندوق النقد الدولي بأسلوب مهذب ومكجوح وموارب، فقد شجع نظام الأوف على «زيادة تعقيد الترتيبات المالية وعدم شفافيتها، الأمر الذى قد يعيق الرقابة المالية». زادت ممرات ومسالك الأوف شور التى لا يمكن النفاذ إليها، والتى يتم تقطيعها إلى شرائح، والمقامرة بها، وجرجرتها فى أنحاء العالم، زادت المسافة بين المقرضين والمقترضين حتى لم يعد باستطاعة البنوك أن تعرف عملاءها النهائيين. لم يكن من المستغرب أن منح ذا رويال بنك أوڤ سكوتلاند فى عام ٢٠٠٣ بطاقة ائتمان ذهبية بحد إنفاق أقصى قدره ١٠٠٠٠ جنيه إسترليني هدية إلى المدعو مونتى سليتر بمانشستر، إنجلترا، ثم تبين أن مونتى سليتر هذا هو كلب صينى من فصيلة شيتزو.

لخص ماينارد كينز المشكلة قائلا: «إن بعد المسافة بين الملكية والعملية شر فى العلاقات بين البشر، من الأرجح له على المدى البعيد أن يؤدى إلى توترات وعداوات تتسبب فى الإخفاق التام للحسابات المالية». وهذا هو العيب فى الصفقة العظمى التى تكمن فى قلب مشروع الكوكبة. بإعطاء الحرية للمال، فقد الناس فى الدول القومية الديمقراطية حريتهم فى اختيار القوانين التى يريدونها وتفعيلها. سلموا تلك الحريات لرجال المال فى العالم نظير وعد: ستكون مكتسبات الكفاءة من تلك التدفقات المالية الحرة هائلة بدرجة تستحق معها التضحية بالحرىات المفقودة. ساعدت الملاذات الضريبية على الإخفاق التام لتلك الحسبة المالية.